الفصل الخامس

الإطار النظرى والإجراءات المنهاجية للدراسة الميدانية

تمهيد

(أ) الإطار النظرى للدراسة الميدانية

أولاً: التوجه النظرى

ثانياً: ما يتصل بالنماذج الواقعية للمرأة المصرية

- الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة
- الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة
- الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة

(ب) الإجراءات المنهاجية للدراسة الميدانية:

- **أولاً نوع الدراسة**
- **ثانياً منهاجية الدراسة**
- **ثالثاً طريقة الدراسة**
- **رابعاً أداة الدراسة**
- **خامساً محتوى أداة الدراسة**
- **سادساً مجالات الدراسة**
- **سابعاً عينة الدراسة**
- **ثامناً أساليب عرض معلومات الدراسة الميدانية**
- **تاسعاً صعوبات الدراسة الميدانية**

obeikandl.com

الفصل الخامس

تمهيد:

بعد ما انتهينا فى الفصول السابقة من عرض الثلاثة نماذج الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة من خلال ما كتب فى العلوم الاجتماعية المتخصصة و معالجة الدراسات الإعلامية لماعرض عن المرأة ونماذجها الثلاثة فى وسائل الإعلام. ستحاول الباحثة تحديد الجوانب النظرية والأبعاد المنهاجية التى يمليها موضوع الدراسة. ويهتم هذا الفصل بعرض التوجه النظرى للدراسة الميدانية والذى يشتمل على ثلاثة أطر تصورية عامة حول النماذج الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة .

أولهما الإطار التصورى العام للنموذج المرأة الفقيرة ويشتمل على المقصود بالمرأة الفقيرة وفئتها العمرية والمجتمع المحلى الذى تعيش فيه والمستوى المهنى لها ونمط استهلاكها من سلع وخدمات ودخلها وأوجه أنفاقها لهذا الدخل والعوامل المرتبطة بفقرها كسياسات الدولة وثقافة المجتمع والأطراف المسؤلة عن فقرها ومظاهر فقرها ويختم بعرض معالجة الإعلام والكيفية التى يصور بها النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة .

وثانيهما الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمراة المصرية المتزوجة ويعرض عملية أتمام الزواج ومدى تأثرها بالشرائح الاجتماعية التى تنتمى إليها المرأة والاختيار الزواجى سواء كان بالأسلوب الوالدى أو الاسلوب الشخصى فى الاختيار بالإضافة لعرض أدوار المرأة المتزوجة ومكانتها و مشكلاتها وصراع الدور الذى تعانى منه نتيجة للعمل خارج المنزل وفى النهاية يعرض تصوير الإعلام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة .

وثالثهما الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة ويتناول مفهوم المرأة العاملة ودوافع خروجها إلى العمل والشرائح الاجتماعية والمهنية التى تنتمى إليها والتوزيع المعنى للعمالة النسائية وحقوق المرأة العاملة التى أقرها القانون وأدوارها ومشكلاتها والنمط السائد فى المجتمع عن المرأة الناجحة فى عملها كما يتناول قضية التمييز ضد المرأة العاملة وأسبابه ومظاهرة وعائد عمل المرأة ويختم بتصوير الإعلام ومعالجتة للنموذج الواقى للمرأة المصرية العاملة .

أما القسم الثانى يعرض الإجراءات المنهاجية للدراسة الميدانية ويضم نوع الدراسة ومهاجية الدراسة وطريقة الدراسة وأداة الدراسة ومحتوى الأداة ومجالات الدراسة وعينة الدراسة ونوعها وفئاتها وشروط اختيارها وعرض المعلومات المستمدة من الدراسة وصعوبات الدراسة الميدانية.

(أ) الإطار النظرى للدراسة الميدانية

أولاً: التوجه النظرى

نستطيع أن نوجز الرؤية النظرية الخاصة بالدراسة الميدانية الحالية فى مجموعة من القضايا النظرية والأحكام العامة التى تتصل بتوجيه الدراسة الميدانية وذلك على النحو التالى :

1- يمثل الفقر والزواج والعمل جوانب ثلاثة من الواقع الفعلى الذى يعيشه الأنسان عموماً والمرأة بوجه خاص .

2- على الرغم من كون تعريف الفقر وتعريف الزواج وتعريف عمل المرأة يكاد يكون متماثلاً من الناحية النظرية إلا أن الواقع الفعلى الذى يتضمنه كل تعريف للجوانب الثلاثة من واقع المرأة يختلف من شريحة اجتماعية إلى شريحة اجتماعية آخرى داخل نفس المجتمع .

3- تتحدد أدوار المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة ومكانتها بمتغيرات يتصل بعضها بالواقع الثقافى السائد فى المجتمع وبنظامه الاقتصادى القائم وبسياسات الدولة فى مختلف المجالات .

4- هناك نوعان من الأدوار والمكانات التى نستطيع أن نزعم أنهما موجودان بالنسبة للمرأة ، ويتحدد النوع الأول بمتغييرات ثقافية قبل أن تشغل المرأة هذه المكانات والأدوار ، أما النوع الآخر من المكانات والأدوار فهو ذلك الذى تشغله المرأة بعد أن تكون قد شغلت هذه المكانات وقامت بتلك الأدوار المحددة ثقافياً من قبل .

5- وتتحدد أدوار ومكانات المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة وكذلك واقعها فى الحالات الثلاثة بنفس الكيفية التى سبقت الإشارة إليها .

6- يتحدد اختيار المرأة فى هذه المجالات الثلاث وتكيفها وتوافقها مع الواقع الذى تعيشه فى حالة الفقر والزواج والعمل وفقاً لمتغيرات كثيرة منها ما يتصل بجماعات المجتمع وتنظيماته التى تنتمى إليها ومنها ما يتصل بالسياسات الفعلية للدولة .

7- يتحدد تصوير الإعلام للنماذج الواقعية للمرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة بثقافة المجتمع سواء داخل مؤسسة الإعلام أو خارجها ، وبنسق الأدوار والمكانات والمصالح الخاصة بهذه المؤسسات التى يكون التيار الجندرى قاسماً مشتركاً بينهما جميعاً علاوة على أن سياسات الدولة عموماً تسهم فى هذا الشأن إلى حد كبير وتنعكس مثل باقى المتغييرات ذات العلاقة بدور الإعلام فى مجال قضايا المرأة بصور كثيرة سوف يتم التعبير عنها فى تفاصيل الدراسة الميدانية .

ثانياً: ما يتصل بالنماذج الواقعية للمرأة المصرية

الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة

تتضمن معالجة الفقر ومن ثم النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة مسائل فرعية مثل

مفهوم الفقر وأنواعه وتعريف الفقراء وفئاتهم وكذلك العوامل المرتبطة بالفقر وتفسيرة بمختلف مستوياتها .

- كما تحتوى ايضاً على المقصود بالمرأة الفقيرة ومؤشرات فقرها ومظاهره وفئات النساء الفقيرات ومكانتهن وأدوارهن . وهذه جميعاً يمكن تصنيفها بشكل عام فى النقاط التالية :

(أ) المرأة الفقيرة

أولاً مفهومها بأنها هى التى لا تجد القوت اليومى لتوفير الحد الأدنى من احتياجتها الأساسية للحياة من سلع وخدمات ، و كما حددتها الأمم المتحدة فى تعريفها بكونها هى التى يقل دخلها عن 2 دولاراً يومياً. وفقر المرأة يكون نتيجة للثقافة الذكورية فى المجتمع التى تحرمها من التعليم ومن ثم حقها فى الميراث والذى يؤثر فيما بعد على أدوارها ومكانتها وحرمانها من فرص العمل الآمنه والرعاية الصحية وبالتالى فرصها فى الزواج ومن ثم يورث الفقر لأولادها فيما بعد .

ثانياً الفئة العمرية فالمرأة الفقيرة توجد فى جميع الفئات العمرية. ولكنها تتركز فى فئات النساء الأكثر من 15 عام ، كما توجد فى كل الشرائح الاجتماعية الدنيا ، وتمثل العائل الرئيسى للأسرة نتيجة لغياب الزوج أو لمرضه أو لهجرته أو لتعاطية المخدرات وعدم وقدرته على العمل أو لسجنه .

ثالثاً المجتمع المحلى: فقر المرأة لا يترتبط بمكان المعيشة. حيث توجد المرأة الفقيرة فى كل المناطق الحضرية والريفية والصعيد وسيناء لكن أكثر النساء فقراً هن سكان الريف.

رابعاً المهنة (المستوى المهنى) فتعمل النساء الفقيرات فى المستويات الدنيا المهن التى لا تتطلب مهارات مثال عاملات التراحيل فى الأعمال الزراعية وعاملات المصانع فى القطاع الخاص لأنها تفتقر لمهارات التعليم والتدريب واللغة الذى يوفر لها العمل الآمن المناسب لطبيعتها كأنثى ، كما أن النساء الفقيرات لا يشغلن وظائف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وعندما يوظفن فى هذا القطاع يعطين أجوراً أقل من الرجال ومواقع متدنية .

خامساً نمط استهلاكها من سلع وخدمات فالمرأة الفقيرة تستهلك أقل نتيجة لأنخفاض دخلها وفى المقابل أرتفاع أسعار السلع والخدمات ورفع الدعم الحكومى من بعض السلع الغذائية وأن قدمت تكون من غير جودة . كما يمثل الغذاء البند الأساسى فى إجمالى الأنفاق الأستهلاكى لها مما ينقص لديها القدرة على الغذاء الصحى الجيد والتمتع بصحة جيدة والقدرة على التناسل الصحى والخصوبة وأن تكون متعلمة تعليم ذات جودة . كما أنها تحصل على السلع والخدمات أقل مما يحصل عليها الرجل مثال الرعاية الصحية والتعليم والعمل الآمن. كما تتعرض المرأة الفقرة لأمراض الأنيميا وسوء التغذية والسمنه وفى المجتمع الحديث أصبح السكن ثقل على المرأة الفقيرة لأرتفاع إيجار المساكن الحديثة مما يجعلها تسكن فى أماكن عشوائية.

سادساً دخلها وإنفاقها فالمرأة الفقيرة هى التى تقع فى فئات الدخل الدنيا وينخفض أجرها ولا يمكنها تأمين الدخل اللازم لإشباع حاجاتها البيولوجية والأساسية للحياة. كما أنها لا تمتلك أصولاً سواء كانت مادية مثل الأراضى والمبانى أو رأس مال بشرى كتعليمها أو اكسابها مهارات تساعدها على الحصول على منهة ملائمة مما يجعلها غير قادة على التخطيط لحياتها بالإضافة لزيادة استهلاكها لبعض السلع غير المفيدة لها نتيجة لعدم الوعى ومحاولتها لمحاكاة الشرائح المتوسطة والعليا فى الأنفاق.

(ب)عوامل مرتبطة بفقر المرأة

أولها سياسات الدولة التى ترتبط بسياسات الهيكلة والخصخصة التى أدت لأرتفاع البطالة بين النساء. وسوء توزيع الدخل القومى وسوء توزيع الموارد واستغلال الثروات المتاحة من جانب الدولة و فساد المؤسسات وعدم الاستقرار السياسى بالإضافة للبيروقراطية وبطء الإجراءات القانونية. حيث أن الدولة تنحاز لمصالح البرجوازية الكبيرة ونخبة الحكم و القوى الاجتماعية والصفوة وجماعات المصالح على حساب فئات الفقراء عموماً والمرأة الفقيرة وخصوصاً.

ثانيها ثقافة المجتمع التى تكمن فى جذور خضوع واستبعاد المرأة فى إنكار الحقوق المدنية لها والفرص الاجتماعية فى العمل والتعليم والصحة. بالإضافة لسيطرة الثقافة الذكورية على ثقافة المجتمع التى تكرس النظرة التقليدية لأدوار المرأة فالعادات والتقاليد تعوق المرأة. حيث يتمسك المجتمع المحلى التى تعيش به المرأة الفقيرة ببيئة متأخرة وإسكان غير مناسب أو مزدحم وتدهورالخدمات وعدم التنظيم وشيوع مستوى متدن للمعيشة متمثل فى الدخل المنخفض والبطالة والمستوى التعليمى المتواضع والصحة المعتلة.

بالإضافة للأنماط السلوكية المنحرفة وتفكك الأسرة والخبرات الجنسية المبكرة المشوهه وكثرة الأطفال غير الشرعين والعنف داخل الأسر وخارجها والإجرام.

(ج) أطراف مرتبطة بفقر المرأة : (أشخاص أو مؤسسات)

تتمثل هذه الأطراف فى أشخاص مثل الرجل أياً ما كان أباً أو زوجاً أو أخاً أو صاحب عمل أو صانع قرار وأصحاب المشروعات والمشرعين والتنفيذين والمسؤليين فى الدولة.

أما الأطراف الآخرى تمثل المؤسسات كمؤسسات الدولة أو مؤسسة العمل أو الأسرة عموماً و الأداء السلبى لمؤسسات الإعلامية.

(د) مظاهر فقر المرأة

تلجأ النساء إلى الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة خارج القطاع الرسمى وبصفة أساسية فى الزراعة بالإضافة لإنخفاض الأجر الذى تتاقضاه المرأة مقابل عملها فى هذا المجال. ويرجع ضعف الإنتاجية إلى انخفاض مستوى التعليم ونقص المعلومات وعدم تملك أصول لضمان القروض، بالإضافة للتمييز ضد النساء فى التشغيل وفى القطاع الخاص بشكل مستمر نتيجة

للظروف التى يفرضها الزواج أو أجازة الأمومة. كما توجد عوامل تساهم فى انخفاض مستوى الإنجاز التعليمى للفتاه مثل القيود الثقافية والأعباء المنزلية الثقيلة وارتفاع معدل البطالة بين النساء بسبب تراجع دور الدولة فى التوظيف.

(هـ) معالجة الإعلام للنموذج الواقعى للمرأة الفقيرة

لا يوجد نموذج محدد المعالم يمكن صياغته من الدراسات الإعلامية لنموذج المرأة الفقيرة حيث أن المعالجة الإعلامية جزئية وسطحية وفئوية فى معاجتها حيث أنها تركز على الشرائح العليا من الناس فى المدينة وفى مقابها تتجاهل المرأة فى الفئات الدنيا أو عرضها بصور مشوهه وتناسى المرأة فى الفئات المتوسطة .

حيث قدم الإعلام مشكلة المرأة الفقيرة من خلال الوقائع الملموسة ضمن تغطية الحوادث والحرائق التى تشوب المناطق العشوائية. وطلب من المجتمع المدنى مساعدة الفقراء فى تحمل نفقات العلاج ولم يقدم إطار عام يعنى ببحث الظاهرة وأسبابها ومظاهرها وتداعيتها السلبية على التنمية فى المجتمع ولم يبرز مسؤلية الحكومة فى تردى الأوضاع المعيشية لشرائح كبيرة من النساء للنهوض بالفقراء ومحدودى الدخل وتدعيم دور المؤسسات الحكومية الاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية والدينية ..الخ.

كما تم الإشارة للفقر فى الإعلام كأحد الأسباب الرئيسه في أنحراف المرأة كمحاولة للحصول على المال بطرق غير مشروعة وسهلة دون أى عناء واللجوء للخرافات والسحر كحل المشكلات. واتجاه بعض النساء للعمل فى مهن قد لا تتوافق مع طبيعتهن الفيزيفية مثل طلاء السيارات لتلبية الاحتاجات الأساسية لأسرهن والبعض تعمل سائقى سيارات نقل.

الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة

من الطبيعى أن يتضمن الزواج وأن تحتوى صياغة إطار تصورى عن نموذج المرأة المتزوجة على المقصود بالزواج والأختيار الزواجى من جوانبه المختلفة .

- كما ينبغى أن يتضمن قضية وظائف الأسرة وما طرأ عليها من تغيرات إلى جانب مشكلات الأسرة ذاتها .
- كما أنه من المألوف أن تتجسد وظائف الأسرة فى الأدوار والمكانات ومن ثم فى أدوار المرأة أيضاً ومكانتها من حيث كونها متزوجة .

ويمثل كل ماسبق جانباً إلى جوانب آخرى فرعية عالجتها الدراسات الاجتماعية المتخصصة عن المرأة المصرية المتزوجة . ومن الممكن حصر كل ما سبق فى العناصر الخمسة التالية:

(أ) اتمام الزواج ومدي تأثر ذلك بالشرائح الاجتماعية

تميل غالبية الاسر الي الزواج الطبقي المتجانس الذي يساعد علي تحقيق الحراك

الاجتماعي الصاعد من طبقة اجتماعية ادنا الي طبقة اجتماعية اعلي ،كما تفضل توافر بعض الصفات مثل الاصل والخلق الرفيع وتحرص الاسر علي تحديد بعض الصفات مثل التعليم ومستوي الاقتصادي المرتفع والتدين .فالشاب او الفتاة اصبح لايستطيعان الاقدام علي الزواج الا بعد اتمام فترة الدراسة والحصول علي عمل مناسب واجر يمكنهم من تكوين اسرة .

– حيث لايسمح للرجل الزواج من امرأة ذات مكانة اجتماعية اعلي منه بل يسمح للرجل ذو المكانه العالية من ذو مكانة اجتماعية اقل.

اما الشرائح الدنيا برغم حصولها علي التعليم ومهارات اللغة الا انها مازالت تفتقر الي ادوات التواصل الاجتماعي والثروة والقوة .

(ب) الاختيار الزواجي

هناك عدة أسباب تدفع المرأة للزواج تتمثل فى رغبة التخلص من قيود الأسرة و والمطالب الاقتصادية في رغبة الفتاة في الصعود الطبقي عن طريق الزواج والاعتماد علي الزوج في الأنفاق وأيضاً أسباب نفسية و منها اشباع الرغبة الجنسية واشبع عاطفة الأمومة والفراغ العاطفي والرغبة في الوجود مع رجل ، أو عندما تحب الفتاة أحد الشباب وتتوافق معهم عاطفياً وفكرياً .

و يتحدد أساليب الاختيار الزواجي في أسلوبين هما:

الأسلوب الوالدي :

أن الأسر المصرية الأكثر تحكماً في زواج أولادهم من الذكور والإناث علي حد السواء. ويبرز تداخلهم في الاعتماد الشديد للأبناء علي أباءهم في تدبير الإمكانيات المادية كإيجاد مسكن خاص للأبن وأن يؤمن الأب مسكناً لإبنته وذلك يرجع لثقافة المجتمع والأوضاع الاقتصادية والمادية الصعبة التى تواجه الشباب وتقف عائقاً أمام استقلاليتهم عن الأسرة والبدء من امكانات بسيطة.

أما الأسلوب الشخصي في الاختيار:

فيعتمد على التأكيد علي الحب والتفاهم بين الشريكين كأساس للزواج والحرية المطلقة لاختيار شريك الحياة دون السماح للوالدين أو الاقارب للتدخل فى الاختيار لأنه اختيار قائم على الاقتناع من الطرفين بالإضافة لإعتبار الشركين الزواج مسألة شخصية بحتة لاتعني سوي تكامل بين الفردين المقبلين علي الزواج. يعتبر التوافق الزواجي هو درجة التناغم العقلي والعاطفي بين الزوجين مما يساعدهما علي بناء علاقة زواجية ثابته ومستقرة والشعور بالرضا والسعادة وتقبل صعوبات ومشكلات الحياة ويتوقف هذا التوافق على شخصية الشريكين وقدرتهما على التواصل الانسانى وتقدير كلاهما لأدوار الآخر وأهدافه وأحلامه وطموحاته.

(ج) أدوار المرأة المتزوجة

تنقسم أدوار المرأة التى وضعها المجتمع مسبقاً وفقاً لثقافته الذكوية بأن المرأة هى المسؤلة الأولى عن الأعمال المنزلية وتربية الأبناء أما دور الرجل فيكون المسؤل الأول فى أعالة الأسرة.

وقد قدم علماء الاجتماع تقسيم لأدوار المرأة المتزوجة وأولها الدور التقليدي وهو دور الزوجة والأم حيث قيامها بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال إدارة شئون المنزل ولها الحق في الأعالة كزوجة والطاعة كأم لكن الولاء والطاعة والخضوع التام والتبعية للرجل. وثانيها دورها كرفيق للزوج حيث يتيح للزوجة مشاركة الزوج ومساعدته علي النجاح في عمله وتحقيق طموحة وتكون العلاقة بينهما قائمة على التفاهم والأحترام. وثالثها دورها كشريك للرجل فى الحياة حيث تستقل الزوجة اقتصادياً وتتساوي بالزوج في السلطة والتصرف فى دخلها والحريات الأخلاقية والاجتماعية.من خلال إلتزامها مادياً في ميزانية الأسرة وتقبل مسئولية متساوية مع الرجل في تربية وأعانة الأطفال.

(د) مكانة المرأة المتزوجة

هناك حقيقة مؤداها أن المرأة تحتل مكانة ثانوية في معظم المجتمعات. و يرجع ذلك إلى الأزدواجية في تحديد مكانة المرأة من خلال النسق القيمي والثقافى والاجتماعى الذى تعيش به. ففى بعض الثقافات الذكورية ترى المرأة كائناً أقل و أدني مستوي من الرجل لاعتبارات ثقافية ودينية غير حقيقية تكون مبرره مسبقاً من قبل المجتمع وتساعده فى ذلك مستوى الأمية المتفشية فى المجتمع.

وترتبط مكانة المرأة فى المجتمع بمكانة زوجها والفترة التى مرت على زواجهما الذى يجعل الذوج يعطها لها الفرصة فى مشاركة فى اتخاذ القرار فى الأسرة.

(هـ) مشكلات المرأة المتزوجة

تعانى المرأة المتزوجة العديد من المشكلات ونذكر منها الآتى:

1- صراع الدور نتيجة لعدم قدرتها علي القيام بدورها التقليدي كزوجة ودورها الحديث كأمرأة عاملة وعدم التوفيق بين هذين الدورين.
2- رفض الزوج أن تستقل الزوجة بذمتها المالية مما قد يؤدي فى بعض الأحيان إلي الطلاق.
3- تأتى الزوجة فى آخر اهتمامات الرجل بعملية الرعاية الصحية فى حين تكون الصحة الإنجابية لها الاهتمام من جانب الزوج فى المقام الأول لأنه يمكن أن يثبت رجولته عن طريق الأنجاب .
4- الصراع بين الزوج والزوجة على الميزانية والإدخار وأساليب تربية الأطفال.
5- عندما تكون الزوجة من طبقة أعلى من الزوج وتكون ناجحة فى عملها فهذا يمثل تهديداً لرجولته ودورة كعائل رئيسى للأسرة . لذلك أي صورة لتقليل من مكانة الزوجة مؤشر على

وجود مشاكل فى الأسرة وعدم توافق بين الزوجين.

(و) معالجة الإعلام للنموذج الواقعي للمرأة المصرية المتزوجة

لايقدم الإعلام صورة الزوجة الشريكة للرجل بل الخاضعة للرجل. ولا يقدمها في صورة مكافئة له وإنما تابعة له. كما يركز علي المفهوم الجنسي للزواج فقط ولا يقدم مفهوم الزواج كالقاء إنساني متكامل فكرياً وعاطفياً ومزاجياً وجسدياً .بل يكرس ثلاثة مفهومات وهى مفهوم التبعية للرجل أما عند دور المرأة كأم فيهيمن المفهوم التوالدى لها والرعوى ويختفى المفهوم الفكرى والعاطفى والإبداعى ليصبح الإنجاب وظيفة أساسية لها ويحصر أدور المرأة المتزوجة فى أدوار التقليدية ومنها الزوجة الخاضعة للزوج والحريصة على الاحتفاظ به بأى ثمن والأم المعطاءة المنحازة للذكور منهم عن الإناث ونموذج المرأة الاهثة وراء الثروة أياً ما كان مصدرها والراقصات الليلية المنحرفة.

الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة

تتضمن قضية عمل المرأة ومن ثم صياغة إطار تصورى عام عن النموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة قضايا تتصل بالمداخل المختلفة التى عالجت عمل المرأة.

- كما تتضمن أيضاً المحددات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تكون ذات العلاقة بعمل المرأة.
- كما تتضمن المقصود بالمرأة العاملة وخصائصها والشرائح الاجتماعية التى تنتمى إليها سواء صنفت على مستوى نوع المجتمع المحلى أو على مستوى مجال العمل.
- كما تتضمن القضية ذاتها والإطار التصورى المصاغ بشأنها وما يتصل بمكانة المرأة العاملة وأدوارها من مختلف الجوانب وما تتعرض له من مشكلات تتصل بهذه الأدوار فى العمل وخارجه.

يمكن تصنيف هذه الجوانب وإيجازها على النحو التالى :

(أ) المرأة العاملة

أولاً: مفهومها:

هى التى تزاول عملاً ما خارج المنزل وتحصل على أجراً مادياً مدفوع لها. ويختلف نوع العمل حسب الشريحة الاجتماعية التى تنتمى إليها المرأة والمستوى التعليمى لها ويختلف طبيعة عملها فى القطاع خاص أو الحكومى أو عندما تكون هى صاحبة العمل أو التى تعمل فى الأعمال غير ماهرة والمؤقتة والموسمية، إضافة لكونها تقوم بدور الأم والزوجة وربة المنزل.

ثانياً: دوافع خروجها للعمل:

تشير الدراسات الاجتماعية إلى وجود عاملين رئسين خلف اتخاذ المرأة قرارها للعمل وهما الحاجة الاقتصادية والمادية والدوافع النفسية والاجتماعية لتحقيق ذاتها وطموحها.

ثالثاً: الشرائح المهنية التى تنتمى إليها المرأة العاملة:

(أ) الشرائح العليا وتمثل المرأة فى القيادات الإدارية العليا والرؤساء والوزراء والمديرين

(ب) الشرائح الوسطى تتركز فى الأعمال الإدارية داخل القطاع الحكومى مثل (السكرتارية – أعمال كتابية – أرشيف – مدرسات)

(ج) الشرائح الدونيا يعملن فى أعمال هامشية مثل خادمات المنازل و بوابات وعاملات فى المدراس ومربيات الأطفال فى الحضانات ومساعدات تمريض وبائعات جائلات وعاملات المصانع وعاملات التراحيل.

رابعاً: التوزيع المهنى لعمالة المرأة:

يوجد تحيز واضح لصالح الرجال من حيث التوزيع المهنى. فهناك ضعف لمساهمة المرأة فى مواقع التخطيط واتخاذ القرار وصنه. فالمخططون فى الوطن العربى هم رجال غالباً.كما أن هناك تمييز على أساس النوع فى سوق العمل وانحصار الإناث العاملات فى عدداً محدوداً من المهن التى تقع فى أقل القطاعات دخلاً وحقوقاً بالإضافة لظهور ما يعرف بظاهرة تأنيث القطاع الحكومى حيث تركز النساء فى المهن الكتابية والسكرتارية. وتقل نسبة شغلهن للمناصب القيادية فى السلم الوظيفى. كما أن هناك مهن محددة تشغلها المرأة بنسبه ملحوظة مثل مهنة التمريض ومجال التدريس ومجال الخدمات والتى تشتمل على العمل فى التجارة والفنادق والمطاعم والمحالات والبنوك وخدمات التأمين وصناعات الغزل والنسيج. كما أن النسبة الأكبر من النساء العاملات تكون فى قاع العمالة غير الرسمية مثل الأعمال الزراعية أوالخدمية بأجر أوالإنتاجية الصغيرة أوالعاملات لحسابهن فى المنشأت غير المرخصة والعاملات مقابل أجراً و كذلك فى حالة العمالة المؤقتة.

خامساً: حقوق المرأة العاملة :

تحظر تشريعات معظم الدول العربية الأعمال الخطرة والشاقة على النساء لأنها تضر بصحتها وسلامتها الفيزيقية وتخدش حياءها ولا تتناسب مع طبيعتها الأنثوية. وتحريم اشتغال المرأة الحامل أو المرضعة بالإضافة لحظر العمل الليلى لأنها تواصل العمل مع قيامها بواجبتها المنزلية لكن التشريعات استثنت بعض فئات المرأة العاملة كالطبيبات .بالإضافة لحقها فى الحصول على إجازة أمومة بدون أجر لفترة زمنية لتتمكن من رعاية أطفالها وحقها فى منح العلاج ومصاريف الولادة فى إطار التشريعات الخاصة بالتامين الاجتماعى والصحى لها.

(ب) أدوار المرأة العاملة

هى أدور الإعالة والزوجة والأم ولكنها تواجه صعوبات تتمثل فى العوائق الذاتية كعدم قدرتها على التخلص من الدور والتفكير التقليدى الذى رسمه المجتمع لها مسبقاً وبين العوائق

الخارجية التى تتمثل فى متطلبات العمل المنزلى والمعاناة فى عدم توافر دور الحضانة بأسعار معقولة وكذلك الإرهاق النفسى والعصبى وعدم التوفيق بين أدوارها .

(ج) مشكلات المرأة العاملة

تتعرض لمشكلات صراع الدور بين العمل المزدوج خارج المنزل وآخر داخله ، والتنقل اليومى من مكان السكن على مكان العمل ، ودور الحضانة ، والضغوط النفسية والجسمانية التى تعانيها المرأة وقصور تشريعات العمل وقلة السلع الغذائة المجهزة أو نصف المجهزة ، بالاضافة لظهور مشكلة التغيب عن العمل التى تؤدى إلى عدم توازن فى العلاقة مع الرئيس والزملاء.

(د) النمط السائد عن المرأة الناجحة فى عملها

هناك تصوران الأول سلبى فبرغم من السماح للمرأة للعمل خارج المنزل لكن ذلك لم يغير شيئاً من النظرة التقليدية لها والثانى ايجابى بأنها امرأة قادرة على تحمل المسؤلية وقيادية وترتبط بأبنائها وتشجعهم نحو الاستقلالية وتسود علاقة التكامل بينها وبين الزوج والتعاون المنزلى .

(هـ) التمييز ضد المرأة العاملة

أولاً أسباب التمييز ضد المرأة العاملة:

السياق الثقافى والاجتماعى ينظر للرجل باعتباره المسؤل الرئيسى عن تلبية هذه الاحتياجات، كما ترتبط عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد بالتمايز بين الذكر والإناث من حيث التقسيم الاجتماعى للعمل حيث يتم تنشئه النساء فقط على القيام باالأاوار الأسرية والإنجابية بالاضافة لثقافة الذكورية التى تكرس الصورة التقليدية لأدوار المرأة بالاضافة لقصور البينة القانونية التحتية الداعمة للمرأة مما يتسبب فى حدوث تمييز ضددها كما أن الصعوبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الحياة تجعل الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل تضطر لسحب أولادهم من التعليم وخاصة الإناث لتبقى لرعاية أخواتها ومساعدة الأم فى المنزل والاعتقاد بأن مصيرها للزواج كما ان بعض الفتيات لا تحصل على محتوى جيد وفعال من العملية التعليمة كى تؤهلها لتولى المناصب القيادية بالاضافة للنظرة الدونية لأنجاب الفتيات فى بعض المناطق فى الصعيد

ثانياً مظاهر التمييز ضد المرأة العاملة:

ازدات حدة التمييز ضد المرأة العاملة فى فرص التعيين مع زيادة الخصخة وتفضيل المؤسسات لتعين الذكور عن الإناث. كما أن هناك تمييز ضدها فى الأجور والتدريب والتأهيل والترقى فالفرص المتاحة للعاملين من الذكور أفضل من النساء العاملات بالإضافة لتدنى مستويات التدريب المهنى المتاحة لهن وانحسارها فى مجالات تقليدية مثل عمل التريكو والحياكة. وعدم وجود مخطط شامل بشأن تدريب المرأة العاملة كما أن عمليات التدريب لا ترتبط بفرص تقدم مهنى أو مادى لها فالتدريب يشكل التزاماً لها أمام قيادات العمل من

الرجال.بالإضافة لضعف القدرة التنافسية لها مقارنة مع الرجال. كما أن قرار تركها للعمل يكون نتيجة لضغوط من الأسرة أو الزوج.

كما أن المرأة الريفية لا تتمتع بأيه حماية قانونية أو اجتماعية من خلال حقها فى التأمينات الاجتماعية أو القروض أو التسهيلات للحصول على التكنولوجيا.بالإضافة لإبعادها عن المشاركة فى مجالات التنمية. كما أنها تعانى من العنف.بالإضافة إلى أن الرجل يحصل على فرص أكبر للسفر من خلال العمل لكنها لا يمكنها أن تسافر بدون موافقة الزوج أو الأب.

(و) عائد العمل النسائى

تواضع عائد العمل النسائى وفرص الترقى بسب ما يعرف باسم السقف الزجاجى وهو مجموعة من القيود غير المعلنة والتى يمارسها الرجال ضد النساء لاعتقادهم بالفرق فى الكفاءة بأن المرأة لا تصلح لصنع القرار بل فى تنفيذه. كما تمارسها الفئات المسيطرة اقتصادياً وسياسياً على الفئات الآخرى المقهورة داخل المجتمع . كما أن التحيز الجنسى الذكرى سواء كان على مستوى المراكز أو الأجور أو الدخول فمازالت أجور النساء أقل من أجور الرجال بل أحياناً تقارب الحد الأدنى لهم.

(ى) معالجة الإعلام للنموذج الواقعى للمرأة العاملة

أن وسائل الإعلام تقدم المرأة من رؤية تعمق مفاهيم التمييز وعدم المساواة. وتعتبرها سلعة وأداة فى الإعلانات وأداة للإثارة أيضاً. حيث أنها تسلط الضوء على النماذج المنحرفة والمسطحة فكرياً وتشوه صورة المرأة المستنيرة والعاملة بتقديمها على أنها نموذج للمرأة المسترجلة التى تخلت عن أنوثتها ودورها كأم وزوجة وتقدمها بأنانية احتياجاتها الفردية على من حولها ويفترن تحقيقها لذاتها بإدارتها للصراع مع الرجل لا بمنطق التكامل الانسانى معه ويندر أن يقدم المرأة إعلامياً على أنها مناضلة أو شاعرة أو عالمة أو مفكرة أو مبدعة مما أدى إلى تشويه صورتها وتهميشه .

كما أن هناك إهتمام مبالغ فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الآخرى مثل إهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال والسلك الدبلوماسى على حساب المعلمات والطبيبات والعالمات والباحثات والمحاميات والفلاحات.

ثانياً :الإجراءات المنهاجية للدراسة الميدانية:

يهتم هذا الفصل بعرض الإجراءات المنهاجية للدراسة الميدانية. ويضم مجموعة من المراحل والخطوات المنهجية التى اتبعتها الباحثة لتحقيق أهداف البحث وهى الآتى:

أولاً نوع الدراسة:

تنتمى هذه الدراسة الحالية إلى نوع الدراسات الاستكشافية. وهى محاولة الكشف غير المسبوقة للجوانب العامة غير المعروفة التى يركز عليها الإعلام فى تصويره للثلاثة نماذج

الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة بالإضافة لكشف محتوى اتجاهات المبحوثين الذين تمت مقابلتهم .

باستخدام إطار عام لكل نموذج من النماذج المتصلة بالمرأة الفقيرة و المتزوجة والعاملة. ومحاولة التعرف على مدى التقارب بين تصوير العلوم الاجتماعية لهذا الواقع الخاص بالمرأة وبين تقييم الدراسات الإعلامية بهذا الجانب من ناحية آخرى وبين هذين الجانبين بين اتجاهات المبحوثين الذين تمت مقابلتهم وما احتوت عليه من تقييم للإداء الإعلامى ايضاً. وفى ضوء الإطار العام الذى قامت الباحثة بصياغته واسترشدت به فى تصميم دليل المقابلة المقننه كأداة للبحث من جانب آخر.

ثانياً منهاجية الدراسة:

هو المعالجة الكيفية للبيانات لأن هذا النوع من البحوث الاستكشافية لا يتطلب بالضرورة على وجود متغيرات قابلة للقياس الكمى كما يعد هذا البحث من البحوث الكيفية وذلك لأسباب التنوع الشديد ما يصعب معه حصرها بصورة كمية لتصوير الإعلام للواقع الخاص بصورة المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة له طابع كيفى ولا يمكن قياسه كمياً.

ثالثاً طريقة الدراسة:

وقد استخدمت الباحثة طريقة دراسة الحالة لقياس اتجاهات وآراء المهنيين فى مجال الإعلام وتصوراتهم عن النماذج الواقعية للمرأة المصرية وتقييمهم لدور الإعلام فى معالجة هذه النماذج واقتراح سياسة إعلامية بديلة.

رابعاً أداة الدراسة:

لجأت الباحثة إلى استخدام دليل المقابلة المقنعة للحصول على بيانات دراسة الحالة. فالمقابلة المتعمقة أداة تمكن الباحث من سبر أغوار مشاعر الفرد وأفكاره تجاه ظاهرة اجتماعية وجوانب تعريفية لها وكيفية ربطه لها بمجالات آخرى من حياته الاجتماعية.

كما أن المقابلة المتعمقة من أفضل الأساليب التى تمكن الباحث من جمع المعلومات . حيث أنها تهدف للحصول على بيانات محدده من الحالات التى سوف يقوم الباحث بدراستها ولكى تكون الإجابات التى سوف يحصل عليها الباحث مصنفه ومحدده بشكل يساعد فى عمليات التحليل والتفسير واستخلاص النتائج. [1]

وعند إجراء المقابلات مع حالات الدراسة بدأت الباحثة بإلقاء بعض الأسئلة العامة ، ثم انتقلت تدريجياً إلى التركيز على القضايا والمشكلات الخاصة بموضوع الدراسة حسب الترتيب

(1) غريب محمد السيد أحمد: تصميم وتفيذ البحث الاجتماعى، الأسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،2008،239: 252.

المنطقى لهذه النماذج الواقعية المدروسة من النساء. وقد حرصت الباحثة على تدوين البيانات أثناء المقابلة.

خامساً محتوى أداة الدراسة:

هناك ثلاث أدله للمقابلة أولها خاص بفئة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وثانيها خاص بفئة النشطين سياسياً وثالثها خاص بفئة الإعلاميين.

استمارة دليل المقابلة الخاص بفئة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات:

انقسمت إلى ستة محاور رئيسه وشمل كل محور على عدداً من الأسئلة أولهما يتضمن البيانات الأساسية للحالة والتعريف بها وكانت الأسئلة عن: الاسم و النوع والسن والحالة الاجتماعية والتخصص العلمى والمؤهل الدراسى وسنوات الخبرة فى العمل.

وشمل ثانيها على الدراسات الاجتماعية وقضايا المرأة المصرية كمحور رئيسى شمل على عدد من البنود تتعلق بالآتى :

1- أبحاث ذات العلاقة بموضوعات المرأة الفقيرة والمتزوجة و العاملة والتى ساهم الأكاديمي في إجراءها من حيث الجوانب التى ركز عليها فى دراسته وأهداف معالجتها والجوانب التى أغفلها و يريد إظهارها والتركيز عليه لاحقا فى دراساته .

2- معالجة الدراسات الاجتماعية على المستوى العربى والمصرى لقضايا المرأة وشرائحها وأدوارها ومكانتها وأوجه القصور الموجودة فى الدراسات الاجتماعية التى تناقش قضايا المرأة المصرية .

وتناول المحور الثالث النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة وضم عدداً من البنود تتعلق بالآتى:

التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة من حيث: المقصود بها وفئاتها و مظاهر الفقر عندها ومؤشراته و مدى ارتباطه بالمكان الذى تعيش به المرأة وأسباب فقرها والأطراف المتسببة فى فقرها و الممارسات التى تتصلل بفقرها مثل حرمانها من التعليم ومن الميراث وأيضاً حرمانها من الترقى فى العمل و نتائج فقرها و تقديم الحلول العلمية لحل مشكلة المرأة الفقيرة .

أما المحور الرابع فقد ركز على النموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة وتناول عدداً من البنود تتعلق بالآتى:

1- التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة من حيث مدى حرية المرأة فى اختيار شريك الحياة وإذا ما كانت حرة تختار أم يختار لها. ورؤية المبحوثين لموضوع الزواج فى مصر.

2- العوامل الأكثر أهمية فى إتمام الزواج واستمراره و نجاحه مع مراعاة مدى توافرها لدى الشريكين.

3- أدوار المرأة المتزوجة والعوامل التى تؤثر على أدوارها داخل الأسرة و تقسيم العمل مع الزوج و تأثير التنشئة الاجتماعية للرجل والمرأة على أدوارهما بشكل يحفظ لكل مهما حقه و العوامل التى تؤثر فى الهوية الثقافية الأصيلة أوحتى المكتسبة للمرأة المتزوجة وعلاقتها بقدرة المرأة على القيام بأدوارها والمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها علي تغير أدوار المرأة المتزوجة وأسباب عزوف الرجل عن مشاركة زوجته فى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال.

4- المكانة التى تشغلها المرأة المتزوجة فى الأسرة وعلاقتها بزوجها وبأولادها وسلطة الزوج وسلطة الزوجة وصراع الأدوار والمكانات ومشكلاتها العنف ضدها والحفاظ على صحتها والضوابط الأخلاقية والقانونية لمكافحة العنف ضد المرأة المتزوجة.

5- الأسباب التى تدفع المرأة للأستمرار فى حياتها الزوجية رغم الأضرار التى تتعرض لها.

6- أسباب تزايد حالات الطلاق وخاصة فى الأسر الحديثة.

7- الانترنت والعلاقات بين الزوجين.

8- عوامل تساعد على تعزيز تماسك الأسرة ومحافظة المرأة المتزوجة على صحتها.

9- دور وسائل الإعلام فى تقديم حلول واقعية لمشكلات المرأة المتزوجة.

أما المحور الخامس فيتناول النموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة ويشتمل على عدد من البنود الآتية:

1- التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة من حيث واقعها والشرائح الاجتماعية التى تنتمي إليها والعوامل الاجتماعية المؤثرة فى تحديد اتجاهاتها نحو العمل وفرص العمل الآمنه المتاحة لها وأدوارها فى العمل والأسرة و مدى توفيقها بينهما وأوجه انفاقها لدخلها.

2- دور الأسرة أوالزوج فى الحد من نجاح المرأة مهنياً أو دعمها معنوياً.

3- النمط الذى يرسمه المجتمع للمرأة الناجحة فى حياتها المهنية ومدى اتفاقه مع الواقع الذى تعيشه من حيث مظهر المرأة وطريقة أدائها فى العمل والأسرة والاهتمامات التى تنشغل بها وعلاقتها بالرئيس ونظرة الزملاء إليها وعلاقتها بزوجها وأولادها .

4- التمييز ضد المرأة العاملة والعوامل التى أدت إليه ومظاهره وفرص التدريب والترقى والتمييز ضدها فى تولى المناصب القيادية والتمييز ضدها فى العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية وفى تولى الأعمال المتصلة بصنع القرار فى المؤسسة الدولة.

5- الأسباب التى تعرقل المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق المهنية.

6- مدى إمكان إعادة النظر في أدوار المرأة بما فيها دورها كعاملة من أجل إعادة بناء الأدوار بين الرجال والنساء فى الأسر بشكل صحيح فيه عدل مع المرأة كمتزوجة وعاملة.

ولقد ركز المحور الأخير على تقييم المتخصصين فى العلوم الاجتماعية لدور الإعلام فى تناول قضايا المرأة المصرية وشمل عدد من البنود هى:

1- تقييم المبحوث لدور الإعلام فى مجال تصوير النماذج الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة.

2- مقترحات المبحوث حول طرح بدائل كيفية للمعالجة الإعلامية لنموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة والمرأة المتزوجة والمرأة العاملة.

3- اقتراح المبحوث لشكل نموذج إعلامى بديل وواقعى يتناسب مع النماذج الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة مع عرض أهداف هذا النموذج وكيفية تقديمه كمخطط لتوجيه الأداء الإعلامى فى مجال المرأة وواقعها.

استمارة دليل المقابلة الخاص بالنشطين سياسياً

انقسم هذا الدليل إلى أربعة محاور رئيسه ويشتمل كل محور على عدداً من البنود أولها البيانات الأساسية والتعريف بالحالة:الاسم والنوع والسن والحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسى وسنوات الخبرة والتوجه الفكرى للمبحوث ونوع العمل والانتماء النسوى للمبحوث.

وثانيها شمل مجموعة من الأسئلة تدور حول الانتماء النسوى للبمحوث وقضايا المرأة المصرية وهى:

1- المشروعات التى يسعى المبحوث للمناداة بها وتنفيذها لصالح المرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة و العاملة.

أما المحور الثالث فيتناول التصورات السائدة لدى النشطين سياسياً حول النماذج الواقعية للمرأة المصرية وركز على البنود التالية:

1- التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة من حيث المقصود بها وأسباب فقرها ونتائجه عليها والأطراف المسؤلة عن فقرها وأكثر المظاهر عموماً لفقرها كحرمانها من الميراث أو كحرمانها من التعليم أو كحرمانها من الترقى فى العمل.

2- تقييم سياسات الدولة تجاه المرأة الفقيرة من حيث السياسات الاقتصادية المتبعة التى تزيد من الفقر ومدى إعطاء الأولوية لقضية المرأة الفقيرة أو تهميشها فى تلك السياسات الاجتماعية العامة.

3- التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة من حيث مدى حرية المرأة فى اختيار شريك الحياة والعوامل الأكثر أهمية فى إتمام ونجاح واستمرار الزواج.

4- المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على تغير أدوار المرأة المتزوجة وأسباب عزوف الرجل عن مشاركة زوجته فى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وصحة المرأة المتزوجة وصراع الأدوار والمكانات بين الزوجين والمشكلات التى تواجه المرأة المتزوجة والانترنت وتأثيره

على العلاقات بين الزوجين وأسباب تزايد حالات الطلاق وخاصة فى الأسر الحديثة.

5- الأسباب التى تدفع المرأة للاستمرار فى حياتها الزوجية رغم الأضرار التى تتعرض لها.

6- التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة من حيث واقعها والشرائح الاجتماعية التى تنتمى إليها والعوامل الاجتماعية المؤثرة فى تحديد اتجاهاتها نحو العمل و فرص العمل الآمنه المتاحة لها وأدوارها فى العمل والأسرة و مدى توفيقها بينهما وأوجه انفاقها لدخلها.

7- دور الأسرة والزوج فى الحد من نجاح المرأة مهنياً أو دعمها معنوياً.

8- النمط الذى يرسمه المجتمع للمرأة الناجحة فى حياتها المهنية ومدى اتفاقه مع الواقع من حيث مظهرها و طريقة أدائها فى العمل و الأسرة و الاهتمامات التى تنشغل بها وعلاقتها بالرئيس و نظرة الزملاء إليها وعلاقتها بزوجها وأولادها.

9- التمييز ضد المرأة العاملة من حيث العوامل التى أدت إليه ومظاهره وفرص التدريب والترقى و التمييز ضدها فى تولى المناصب القيادية والتمييز ضدها فى العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية وفى توليها للأعمال المتصلة بصنع القرار فى مؤسسات الدولة.

10- الأسباب التى تعرقل المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق المهنية.

أما المحور الأخير فيتناول تقييم النشطين سياسياً لدور الإعلام فى معالجة قضايا المرأة المصرية من خلال البنود التالية:

1- تقييم دور الإعلام فى معالجة قضايا المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة أى واقع معالجة واقع المرأة بما فى ذلك مشكلاتها فى البرامج الإعلامية.

2- ما يقوم به الإعلام بالفعل تجاة قضايا المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة.

3- الدور الذى ينبغى أن يقوم به الإعلام لمعالجة قضايا المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة بعد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية فى الدولة.

استمارة دليل المقابلة الخاص بفئة الإعلاميين

انقسمت إلى أربعة محاور رئيسه شمل كل محور عدداً من البنود أولها البيانات الأساسية للتعريف بالحالة من حيث الاسم والنوع والسن والحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسى والتخصص العلمى والمؤسسة الإعلامية التى ينتمى إليها وسنوات الخبرة التوجه الفكرى للمبحوث والانتماء النسوى لهم.

يتناول المحور الثانى الإعلام وقضايا المرأة المصرية ويشتمل على البنود التالية:

1- البرامج الإعلامية أوالموضوعات الصحفية ذات العلاقة بموضوعات المرأة الفقيرة والمتزوجة و العاملة من حيث موقع قضايا المرأة فى الخطة الإعلامية الحالية ونوع البرامج والجوانب

التى ركزت عليها والجوانب التى قام بإغفالها فى المعالجة.

2- الضيوف التى قام المبحوث بأستضافتها فى برنامجه لمعاجلة قضايا المرأة أو لتى قام بإجراء حوار صحفى معهم وأسس أختيارهم ومن أكثر الضيوف الذين استضفهم واستطاعوا تعبيراً عن واقع المرأة.

3- تقييم البرامج الإعلامية التى تناولت قضايا المرأة المصرية بشكل صحيح وجاد من حيث مدى فعالية المعالجة الإعلامية لتلك القضايا وأوجه القصور فى تناول ذلك.

4- مدى الحرية المسموح بها فى الإعلام سواء كان إعلاماً حكومياً أوإعلاماً خاصاً بالنسبة لمناقشة قضايا المرأة والمسؤلية الاجتماعية والأخلاقية للإعلاميين .

5- مدى تأثر الإعلام المصرى بالأجندات الغربية فيما يخص معالجة قضايا المرأة العربية والمصرية.

6- مدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها البلاد على مناقشة القضايا الواقعية للمرأة و أمثلة لتك الظروف و العوامل التى تمتنعوا فيها عن مناقشة قضايا المرأة.

أما المحور الثالث فيركز على قياس اتجاهات الإعلاميين تجاة الكيفية التى يصور بها الإعلام واقع النماذج الثلاثة للمرأة ويشتمل على البنود التالية:

1- تصور الإعلامى للنموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة والمرأة المصرية المتزوجة والمرأة المصرية العاملة.

2- الكيفية التى يتناول بها الإعلام كمؤسسة هذه النماذج من المرأة الفقيرة والمرأة المتزوجة والمرأة العاملة وواقع هذه النماذج الفعلية أو بعضاً منها وما تتضمنه هذه النماذج من مشكلات وأسباب لهذه المشكلات .

3- أوجه القصور فى تناول هذه النماذج الواقعية للمرأة المصرية من وجهة نظر الإعلامى.

4- مدى توافر قاعدة معلوماتية عن المرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة.

5- الشرائح الاجتماعية التى تم التركيز عليها فى معالجة قضايا المرأة المصرية وأدوارها ومكانتها.

أما المحور الرابع فيعالج ما يتعلق بالسياسات الإعلامية البديلة ويتناول عدداً من البنود وهى:

1- المشروعات الجديدة المطروحة ذات الصلة بقضايا المرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة فى مرحلة ما بعد الثورة ومدى ارتباط هذه البرامج والخطط الإعلامية بالسياسات العامة للدولة المصرية.

2- الموضوعات أو الجوانب الجديدة التى يريد المبحوث إظهارها فى برنامجه لمعالجة قضية الفقر عند المرأة وزواجها وعملها مع أهداف معالجة هذه الجوانب والوسائل المختلفة

المستخدمة لمعالجة هذه الجوانب فى البرامج والخطط الإعلامية.

3- أهم الجوانب التى يريد المبحوث إظهارها بالنسبة لنموذج الواقعى المرأة المصرية الفقيرة من حيث المقصود بها ومظاهر الفقر عندها وأسبابه والنتائج المترتبة عليه والتركيز على الفقر عند بعض الشرائح وأدوارها و مكانتها والحلول الجديدة لما هو موجود.

سادساً مجالات الدراسة:

تنقسم إلى مجالين هما المجال المكانى والمجال الزمانى.

المجال المكانى للدراسة:

تجرى الدراسة حالية فى مدينتى القاهرة والأسكندرية وذلك لدراسة المهنيين فى مجال الإعلام بهدف الكشف عن أرائهم واتجاهتهم حول الكيفية التى يصور بها الإعلام النماذج الواقعية للمرأة.

قامت الباحثة بإختيار مدينتى القاهرة والأسكندرية لإجراء الدراسة الميدانية بهما وذلك لأسباب الآتية :

1- مدينة القاهرة هى العاصمة وتضم كافة الفئات والطبقات الاجتماعية من خلفيات وجذور ريفية وحضرية .

2- مركزية الإعلام فى محافظة القاهرة .

3- تضم المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة بالأضافة لوجود كلية الإعلام.

4-تنوع مؤسسات المجتمع المدنى تعدد المؤسسات المعنية بحقوق المرأة سواء كانت هيئة حكومية.

وجاء اختيار الباحثة لمدينة الأسكندرية لأن بها مدرسة كبيرة من الأكاديمين فى علم الاجتماع وسوسيولوجيا الاتصال والإعلام .

المجال الزمانى للدراسة:

هى الفترة التى استغرقتها الباحثة فى الدراسة الميدانية والتى استمرت لمدة عام كاملاً.بداية من تصميم دليل المقابلة المقننة ثم جمع البيانات ثم تحليلها ومعالجتها بشكل كيفى والخروج بالنتائج العامة والتوصيات.

سابعاً عينة الدراسة:

تمثل مجتمع البحث ومفرداته وتغنى الباحث عن مشقه دراسة المجتمع الأصلى. وتعرف بأنها جزء ممثل لمجتمع البحث الأصلى. وإن الهدف من اختيار العينة هو الحصول على معلومات عن المجتمع الأصلى للبحث ومن الضرورى أن تكون العينة ممثلة للمجتمع وذات حجماً كافاً كمياً أو كيفياً. كما يلزم للبحث التوصل إلى نتائج ومن ثم تعميمها على مجتمع الدراسة. لأنه يتعذر على الباحث دراسة كل المفردات. لعدة أسباب منها أن يكون المجتمع كبيراً

جداً لدرجة انه يصعب دراسة الظاهرة لدى جميع مفرداته.وقد يكون مكلف جداً دراسة جميع مفرداته إلى جانب الحاجة إلى وقتاً وجهداً كبيرين. (1)

(أ) نوع العينة : يتمثل نوعها فى أنها عينة عمدية على المهنيين فى مجال الإعلام .

(ب) حجم العينة وفئاتها :30 قيادياً من المهنيين فى مجال الإعلام .

وتنقسم العينة إلى ثلاث فئات أولهما أعضاء هيئات التدريس بالجامعات مختلف التخصصات العلمية ويجمعون بين علماء الاجتماع وبين اساتذة سوسيولوجيا الاتصال والإعلام و علماء الإعلام. أما ثانيهما فئة النشطين سياسياً والتى تنقسم إلى نشطين سياسياً ممارسون للإعلام والنشطين سياسيا فقط. وثالثهما فئة الإعلاميين وتنقسم إلى فئتيين فرعيتين هما الإعلاميون النشطون سياسياً والإعلاميون فقط.

- **و يمثل الفئة الأولى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ويبلغ حجم العينة 13 عضواً من هيئة التدريس ويمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:**

أولها فئة أعضاء هيئة التدريس فى تخصص سوسيولوجيا (علم الاجتماع) بجامعة الإسكندرية. وبلغ حجم العينة 4أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة رجالاً ونساءً.

ثانيهما فئة أعضاء هيئة التدريس فى تخصص سوسيولوجيا الاتصال والإعلام بجامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس وبلغ حجمها 5 حالات مقسمه بين الرجال والنساء.

ثالثهما فئة أعضاء هيئة التدريس فى تخصص الإعلام البحت (علماء الإعلام) بجامعة القاهرة وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بمدينة6 أكتوبر. وبلغ حجم العينة 4 حالات.

- **أما الفئة الثانية هى النشطون سياسياً:**

فقد بلغ جحم العينة 8 حالات مقسمه إلى فئتيين:

أولهما فئة النشطين سياسياً فقط و تشتمل على أعضاء بالمجلس القومى للمرأة بالقاهرة وأعضاء بالأحزاب السياسية بالمجتمع المدنى . وشملت العينة على 5 حالات.

ثانيهما فئة النشطين سياسياً ممارسين للإعلام وهى تشمل على النشطين فى مؤسسات المجتمع المدنى ورابطة المرأة العربية بالاضافة لعملهم بالمجال الإعلامى. وقد شملت العينة على 3 حالات.

- **أما الفئة الثالثة فهى الإعلاميون:**

بلغ جحم عينة الإعلاميين من نساءً ورجالاً 8 حالات مقسمه إلى فئتيين:

أولهما فئة الإعلاميين فقط وتشمل إعلاميين وصحفيون متخصصين فى قضايا المرأة كمجلة(نصف الدنيا) وجريدة (الأخبار).وقد بلغ حجم العينة 5 حالات .

(1) http://hamdisocio.blogspot.com/2011/11/blog-post_20.html

ثانيهما فئة الإعلاميين النشطين سياسياً من المؤسسات الصحفية والإعلامية الخاصة وبلف حجمها 3 حالات.

(ج) شروط العينة ومفرداتها

وتتمثل هذه الشروط فى تنوع المكانة المهنية للإعلاميين الذين وقع الاختيار عليهم فى الدراسة وكذلك الأدوار المنوطة بهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية ايضاً. واختلاف التخصصات العلمية بين علماء اجتماع ومتخصصين فى سوسيولوجيا الاتصال والإعلام وعلماء الإعلام واختلاف النوع بين إناثاً وذكوراً واختلاف السن والمستوى التعليمى والمؤسسة التى يعملون بها سواء كانت جامعية أو مؤسسة إعلامية أو حزباً سياسى أو منظمات المجتمع المدنى.

(د) مبررات اختيار المتخصصين مختلفيين :

لقد لجأت الباحثة لاختيار عينة من المتخصصين فى مجال علم الاجتماع والنشطين سياسياً وذلك لعدة أسباب تراها الباحثة تناسب الدراسة وهى :

- تم اختيار اساتذة من تخصص علم الاجتماع لأن لديهم رؤية علمية واضحة للشق الأكاديمى للبحث الاجتماعى والسوسيولوجى فيما يتعلق بواقع المرأة وقضاياها الآنية.
- وقد وقع الاختيار على النشطين سياسياً وذلك لأنهم أشخاص لهم توجه فكرى وسياسى وليس بالضرورة توجه أكاديمى ولديهم احتكاك بالمجتمع المدنى ومؤسساتة الحكومية والخاصة.
- وبالنسة للمتخصصين فى سوسيولوجيا الاتصال والإعلام والإعلام البحت فكان بدافع رؤية التشابهات والأختلافات بين آرائهم واتجاهاتهم نحو قضية المرأة والإعلام ما يتصل بموضوع الدراسة.
- أما الإعلاميون فكان ذلك لأنهم يقومون بتنفيذ السياسات الإعلامية إن وجدت وهم يعملون فى المؤسسات الإعلامية ويتفهمون لطبيعة العمل ويستطيعوا نقد تلك المؤسسات ووصف ما يحدث فيها وتفسير بعض الأسئلة المطروحة عليهم فى البحث بشكل متعمق فيما يخص الأداء الإعلامى.

ثامناً أساليب عرض المعلومات المستمدة من الدراسة الميدانية

وتحتوى على أساليب عرض المعلومات المستمدة من الدراسة الميدانية وهى تبدأ بمرحلة التصنيف والتى تبدأ بتقسيم الدراسات الاجتماعية المتخصصة إلى قسمين هما الدراسات السوسيولوجية والدراسات الإعلامية. كما تقوم بتصنيف النماذج الواقعية للمرأة المصرية إلى ثلاثة نماذج بناء على تصنيف القضايا المتعلقة بالمرأة مثل قضية الفقر والزواج والعمل .

أما ثانيها مرحلة الوصف أى محاولة وصف النماذج الواقعية للمرأة المصرية من خلال تصورات الأكاديميين والنشطين سياسياً والإعلاميين ووصف أداء ومعالجة الإعلام لتلك النماذج.

ثالثها وهى مرحلة المقارنة وتمت بشأ الدراسات الاجتماعية والدراسات الإعلامية وعقدت المقارنة بين اتجاهات الفئات المختلفة للدراسة الميدانية، والمقارنة بين اتجاهات الأكاديمين فى علم الاجتماع والأكاديميين في سوسيولوجيا الاتصال والإعلام والإعلام البحت و بين اتجاهات الإعلاميين والنشطين سياسياً.

كما تم عقد المقارنة بين الانتماءات الفكرية لهؤلاء نحو تصور النماذج الواقعية للمرأة المصرية والسياسات الإعلامية البديلة وبين النماذج الواقعية للمرأة المصرية فى العلوم الاجتماعية المتخصصة وبين عرضها وتصويرها فى الإعلام .

تاسعاً صعوبات الدراسة الميدانية

وهذه تهتم بعرض صعوبات الدراسة الميدانية التى واجهت الباحثة أثناء قيامها بإجراء الدراسة الميدانية فى الواقع وكانت من بين تلك الصعوبات الى واجهت الباحثة ما يلى:

1- اختلافات ثقافات المبحوثين من الفئات التى تمت مقابلتهم وانتمائتهم بما فى ذلك انتمائتهم الفكرية والسياسية.
2- عدم وجود مدرسة فكرية تضم كل الآراء التى ذكرت .
3- عدم استيعاب المبحوث للفكرة البحث المطروحة فى بعض الأحيان .

obeikandl.com